

د. هشام أحمد فراجة*

■ ما يميز نظاما سياسيا عن غيره يمكن في التفاصيل التركيبية والوظيفية لأي نظام، وكذلك في العلاقة بين هذين الميزين. ان احدى مقومات الشرعية تتأتى من خلال نسبة مصداقية ما يقوله النظام مقارنة مع ما يفعله.

ولو حاولنا استقراء ما يمكن أن يقوله لنا ابن خلدون الآن عن طبيعة النظام السوري، فلا شك أنه سينبهنا إلى أن هذا النظام يعاني من مواطن انفصام عدة في شخصيته منذ تربيعة على الحكم عام 1970. فينظره تحليلية لتركيبية نظام الأسد ووظائفه، يمكن تحديد معالم الانكسارات التالية:

أولا: ادعاء المبدئية مقابل الانتهازية: فخلالها للكثير من ممارساته، فان نظام الأسد، بدءا بالاب و انتهاء بالابن، يدعي أنه أكثر النظم السياسية العربية مبدئية في مسيرته وفي المحافظة على حقوق الأمة العربية في وجه التحديات الداخلية والخارجية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وجد نظام الأسد في التفاهات التي أقامها مع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق،هنري كيسنجر، بعد حرب 1973، فرصة ذهبية لمحاولة اثبات جدارته بالحكم من خلال الالتزام القاطع والقطعي لمنع انطلاق أية مقاومة فلسطينية، أو حتى سورية، للاحتلال الإسرائيلي من الأراضي السورية. فمن خلال تعهداته لكيسنجر، كان نظام الأسد يطمح إلى انتهاز الفرصة لاثبات مصداقيته مع الولايات المتحدة، بغض النظر عن تزعمه اللغظي والبلاغي لمبادئ العروبة وقيمتها، كما جاءت في أدبيات حزب البعث، وكذلك كان الحال أيضا عندما طلبت جامعة الدول العربية من نظام الأسد إرسال قوات عسكرية إلى لبنان للمساعدة في وضع حد للحرب الأهلية التي اندلعت في منتصف السبعينات من القرن الماضي. فمن خلال قوات الردع العربية، ساهم نظام الأسد، ليس فقط في تاجيح الصراعات الداخلية في لبنان، وإنما أيضا، في تعميق التجزئة الطائفية.

ولربما كانت واحدة من أهم محطات الانتهازية في مسيرة نظام الأسد عام 1990- 91 عندما قام باستغلال الفرصة للانقراض على منافسه الأيديولوجي من حزب البعث في العراق، حيث أرسل نظام الأسد قوات للمشاركة في التحالف الدولي الذي أقامته الولايات المتحدة. لا شك أن دافع مشاركة الأسد في ذلك التحالف كان انتهازيا بامتياز، حيث كان يهدف إلى كسب ود الولايات المتحدة، خاصة في الوقت الذي كان فيه حليفه السوفييتي، الداعم للعراق أيضا، في حالة تصدع وانهايار.

ثانيا: الادعاء بالانقدمية مقابل الرجعية: فقد تختلف

التحليلات والرؤى بخصوص ماهية نظام الأسد. ولكنه ليس مجاله القول أنه قد يكون هناك اجماع على أن نظام الأسد هو من أكثر النظم السياسية العربية رجعية من حيث تركيبته، على عكس ما يتججح به من تقديمية. ففي الوقت الذي يصف فيه النظام السياسي في سوريا على أنه جمهوري رئاسي، نجد الرئيس الأب، حافظ الأسد يسارع إلى احتضان مبدأ التوريث في الحكم، وذلك من خلال تجهيز ابنه الأكبر، بآسل، لكي يخلفه عند وفاته، لولا تدخل القدر وتعرض باسل للموت جراء حادث سير عام 1994. وبعدها، لم يتراجع الأسد الأب عن أصراره على تبني أسلوب التوريث، وإنما تحول إلى تهيئة ابنه بشار، الرئيس الحالي لمنصب الرئاسة، رغم عزوف بشار عن هموم السياسة، كما تؤكد غالبية الدراسات، وبأكثر الطرق رجعية وتخلفا، أقدم النظام السوري، بالتأكيد بإشارة من الأسد الأب قبيل وفاته عام 2000، على تعديل الدستور السوري وتفصيله على مفاص الأسد الابن، بشار، بحيث يتغير سنّ الترشح للرئاسة من 40 إلى 35 عاما. ونظام الأسد هو أول من تسبب في استحداث مصطلح الجمهورية-الملكية في تركيبية النظم السياسية، وهو أيضا من أكثر النظم السياسية العربية التي شجعت على اعتماد أسلوب التوريث للحكم، حتى في النظم التي تدعي أنها جمهورية، كما كان في اعداد مبارك لابنه جمال، وكذلك في تجهيز القذافي لإبنه، سيف الإسلام.

ثالثا: ادعاء المقاومة مقابل المساومة: فلا يتغنى نظام عربي آخر بأنه زعيم جبهة «الصمود والتصدى» ومحور «المانعة»، كما يفعل نظام الأسد، علما بأنه، كما ذكر أعلاه، لم يسمح لعملية مقاومة واحدة أن تنطلق من الحدود السورية، حتى عندما تعرضت بعض المنشآت السورية للقصف من قبل الطيران الإسرائيلي، وأيضا عندما حلق الطيران الإسرائيلي فوق ما يعرف بالقصر الجمهوري في دمشق، ليس بالزمن البعيد، ورغم ادعاءات نظام الأسد برفض معاهدات الصلح مع الأسرائيليين، الا أن رفضه يتم على طريقته هو، ويتناقض مع سلوكه وممارساته. فنظام الأسد شارك في مفاوضات وقف إطلاق النار على الجبهة السورية بعد حرب 1973، وكان ضالعا في مفاوضات مؤتمر مدريد عام 1991 وفيما تلاه من مفاوضات متعددة الجوانب والأطراف، وكما صرح أحد ركائز هذا النظام مؤخرا، رامي مخلوف، ابن خال بشار، فان نظام الأسد يعتبر أمن إسرائيل جزءا من الأمن السوري.

رابعا: الادعاء بدعم المقاومة الفلسطينية مقابل ضربها وتفكيكها: فمراجعة سريعة لتعامل نظام الأسد مع المقاومة

الفلسطينية تبين كيفية قيامه بمحاولة اجهاض هذه المقاومة في مراحل متعاقبة، فهو وقف في وجه نجاة الفدائيين الفلسطينيين من الأردن جراء أحداث أيلول عام 1970. وكل فلسطيني يتذكر مرارة محاصرة قوات الأسد لخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين في لبنان عام 1976، ومن ثم مساندة القوات الأنعرالية في ارتكاب المجازر هناك، وكل متابع للشأن الفلسطيني اللبناني يستذكر انقراض قوات الأسد على منظمة التحرير الفلسطينية بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982، وكذلك دعم نظام الأسد لشق الصفوف داخل حركة فتح، في الوقت الذي أعطى فيه الأوامر لقواته المتواجدة في لبنان للانسحاب من أمام القوات الإسرائيلية الغازية. وحتى قيام نظام الأسد بتقديم الدعم ل«حماس» يجب أن ينظر إليه بعين الريبة، حيث يهدف إلى شرح الصف الفلسطيني وتحريض طرف ضد آخر. فدعم هذا النظام ل«حماس»، ذات الإرتباط العضوي بحركة الإخوان المسلمين يتناقض كلية مع توجيه الضربات القاصمة لهذه الحركة في مدينة حماة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

وأخيرا: ادعاء الاشتراكية مقابل ترسيخ الإقطاعية: ان نظام الأسد قد عمق الطبقة في المجتمع السوري وعزز نفوذ القلة القليلة بمقدرات البلد وموارده، بينما غالبية المجتمع تركز تحت وطأة الفقر والعوز، وهذا النظام أيضا كان قد غذى المحسوبة والفساد والافساد داخل المجتمع السوري . فعلى سبيل المثال، يفركل مسافر عبر الحدود السورية أن عناصر هذا النظام لا تقدم أية خدمة ببلاسة يوما ارتشاء. وأما بخصوص احترام الحريات السياسية وصيانتها، فحدث بلا حرج، فالقتل اليومي للنظم الذي يقوم به نظام الأسد حاليا ضد الشعب السوري ينسجم مع أصراره للمحافظة على نفسه بأية طريقة كانت، فهو يدرك أنه يفترق إلى أدنى مقومات الشرعية، شعبية كانت، نضالية، أو دينية. وهو يدرك أيضا أن أصلا حقيقيا يتناقض بالكامل مع فكرة وجود كنظام مبني على القبلية والطائفية، والحزبية الضيقة، وكذلك على شخصية الرئيس. وكل متابع لكيفية تعامل نظام الأسد مع المعتقلين، على مدى حكمه، يعرف أن سجون نظام الأسد هي من أكثر السجون في العالم امتهانا لكرامة الإنسان وحقوقه.

قد يختلف المهتمون حول كيفية حل الإشكالية القائمة في سوريا اليوم، ولكن قد يكون هناك اتفاق، حتى من قبل من يدعمون هذا النظام، أن استمرار حكم الأسد لم يعد ممكنا. فغزارة الدم الذي أراق لا يمكن أن تسمح بإعادة عقارب

فداحة انفصام شخصية نظام الأسد: علاج مقترح

الساعة إلى الورااء، فانهبأر نظام الأسد قد أصبح حتميا، بالتأكيد. والسؤال الأهم هو: كيف يمكن الوصول إلى ذلك. فإلى من يعتقدون أن تدويل القضية سوف يحل المشكلة، يجدر التذكير بحال ليبيا اليوم كمرتع لقوى استخبارية عالمية متعددة، وبالتأكيد، فإن حال العراق، ممزقا ومستباحا، لا يزال حاضرا في الأذهان. ان التدخل الأجنبي لا يمكن أن يكون بدون مقابل.

وواضح أن الاعتماد على مراقبين عرب لحلحلة الأوضاع في سوريا لن يخفف من حدة القتل الدموي اليومي، ومن المؤكد أيضا أن ترك الأمور تسير على عواهنها لا يمكن أن يغير من الحال شيئا.

لذلك، فإن العلاج المقترح يرتكز على محورين، لا بد من بحث تفاصيلهما وتطويرهما بما ينسجم مع كافة المستجدات. المحور الأول يكمن في ضرورة تفعيل الشارع العربي بشكل منتظم وصاحب في تظاهرات جماهيرية حاشدة ضد ما يفعله نظام الأسد بالشعب السوري، وذلك من أجل احراجه وتعرية ممارساته. فإذا ما كان هذا النظام يحاول الاحتباء وراء ادعاء اته بأن كل انتقاد اعلامي أو سياسي رسمي له يندرج في إطار المؤامرة ضد «عروبته» و«تقدميته»، و«مبديثته»، فإن احتجاجات الشارع العربي سوف تبطل هذا الادعاء وتشعر الشعب السوري بأنه ليس وحيدا.

وأما المحور الثاني، فيتمثل في ضرورة إرسال قوات عربية للمحافظة على أمن المواطن السوري وتوفير الحماية له من بطش النظام وعريدته. وهنا، ليس مقبول لنظام الأسد أن يجادل في مثل هذا المقترح الذي بدأ تداوله مؤخرا، لأن هناك سابقة أضطلعت بها جامعة الدول العربية بتشريع قيام نظام الأسد نفسه لأرسال قوات الردع العربية إلى لبنان للمساعدة في إنهاء الحرب الأهلية هناك.

أن اطالة أمد المأساة في سوريا هو ما يسعى إلى تحقيقه نظام الأسد الآن، اعتقادا منه أن صمود الشعب السوري في وجه آله القمعية سوف يذوي، وفي ذات الوقت، فإن اطالة أمد هجمة النظام على الشعب في سوريا هو ما قد يمهده، فعلا، لحياكة كافة أنواع المؤامرات من قبل أطراف متعددة ضد هذا البلد العربي ذي الأهمية الاستراتيجية.

ورغم عناد نظام الأسد وصلفه، فلا شك أنه سوف ينهار أمام الكشف عن بطلان ادعاءاته وزيف شخصيته.

* أستاذ للعلوم السياسية في جامعة سينت ماري في كلفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية